أزمة القيم في فكر العولمة ورهان الإصلاح الاجتماعيّ والاقتصاديّ

د. رابح طبجون[1]

مقدّمة:

لاقى موضوع القيم، قديماً وحديثاً، عناية بالغة من قِبَل الخبراء والمتخصّصين في مختلف ميادين البحث العلمي. وعكف العديد من الدول والمؤسّسات التربويّة والاجتماعيّة على صياغة البرامج والرؤى والخطط الاستراتيجية التي تهدف إلى تربية المجتمعات على القيم، طبقاً لمبادئ ومسلَّمات مذهبيّة معيّنة، كلٌّ حسب رؤيته الفلسفيّة والعقديّة، حيث يسعى الجميع إلى بلورة شخصيّة الإنسان وفق منظومة القيم التي يرى فيها صلاح الفرد والمجتمع.

ومن هنا، نشأ الاهتمام بموضوع القيم في خضم التحوّلات العالميّة المعاصرة في الفكر والسلوك، ومدى قدرة منظومة القيم على المقاومة والصمود في وجه الفساد.

ومن أهمّ عناصر التقدّم والازدهار والتنمية التي تسعى إلى تحقيقها دول العالم، هو وجود منظومة أخلاقيّة وسلوكيّة تتّكئ عليها شعوب تلك الدول في تحقيق نهضتها، تكون قاعدة صلبة لانطلاقتها، وتحقيق

(١) باحث في الفكر الإسلامي، من الجزائر.

رفاهيّتها، وترجمة أهدافها الاستراتيجيّة، وفعاليّتها في الساحة العالميّة.

ولا يمكن لبحث القيم الأصيلة ودورها في مواجهة الأخطار الاجتماعيّة للعولمة أن يكون فاعلاً وهادفاً في مراميه النظريّة والتطبيقيّة، من دون احتوائه على جملة توصيات ومعالجات إجرائيّة من شأنها أن تعزّز القيم الأصيلة، وتواجه القيم الضارّة في محاولة جدّيّة ومثمرة لمواجهة الأخطار الاجتماعيّة والاقتصاديّة للعولمة التي أخذت تزداد وتتفاقم، كلّما تقدّم الزمن، وكلّما تطوّرت أساليب الاتّصال.

أولاً: قيم الحداثة والعولمة وانعكاساتها على الاقتصاد والمجتمعات:

من جملة التداعيات الخطيرة التي نتجت عن الفلسفات الحديثة (Mo-dern Philosophies) الرافضة للفضائل الإنسانيّة المقتصرة على الأهواء والغرائز، حيث تقوم المعاملات الماليّة والاقتصاديّة في الفكر الرأسماليّ الليبراليّ على مبدأ (الغاية تبرّر الوسيلة)[1]، وعلى مقولة (دعه يعمل، اتركه يمر)[2]، والذي يحكم قواعد اللعبة الاقتصاديّة وقيمها، ويكون تدخّل الدولة في ضبط المعاملات محدوداً أو منعدماً في بعض الأحيان، وإنْ كان نفر منهم يرى الآن ضرورة الالتزام بالأخلاق، ومقصده من هذه الحالة، هو أنّ الأخلاق تساعد -أحياناً- في تحقيق المزيد من الثروة والأرباح والنموّ والتوسّع، وليس مقصده الحقيقي أنّ الأخلاق هي قيم ومُثُل إنسانيّة يجب الالتزام بها.

ولقد ترتّب على التحرّر من القيم والأخلاق والمُثُل السامية الفاضلة في المعاملات الماليّة والاقتصاديّة العديد من السلبيّات التي أدّت إلى الظلم والفوضى والأزمات المتعاقبة.

(١) الغاية تبرر الوسيلة: أشهر مبدأ عُرف به ميكافيلي (١٤٦٩-١٥٢٧م)، وهو ما استند إليه في أغلب نصائحه في كتاب (الأمير).

(٢) آدم سميث (١٧٢٣-١٧٩٠م) صاحب مبدأ «دعه يعمل، اتركه يمرّ»، بوصفه قاعدة للديناميكا الاقتصاديّة التي قامت عليها التوجّهات الليبراليّة في العصر الحديث، باسم الحرّيّة التي كانت سبباً في تغيير وجه القرن العشرين في المجال الاقتصاديّ والسياسيّ والاجتماعيّ، من أهمّ كتبه (بحث في طبيعة ثروة الأمم وأسبابها).

ثانياً: أزمة القيم في المجتمعات الغربيّة وآثارها في المعاملات الماليّة والاقتصاديّة:

ركّزت الحضارة الغربيّة المعاصرة في بناء قيمها ومفاهيمها على المقاصد المادّيّة دون سواها، منطلقة أساساً من غرائزها، «لأنّ الفكر التربويّ والاجتماعيّ الغربيّ لا يعترف بالخير والشرّ، إلا ضمن المنظومة الحسّيّة البرجماتيّة»[١]. والجدير بالذكر «أنّ كانط Kant لم يحاول فكّ ارتباط الأخلاق بنشاط الناس وغاياتهم. وهو يقرّر أنّه ليس بوسع العقل العمليّ أن يقف موقف المتفرّج اللامبالي تجاه نتائج أفعالنا، والغايات التي تصبو إليها. لكنّ هذا الاهتمام بما يجري في العالم، يمكن أن يكون نتيجة فقط، وليس مقدّمة لاتّخاذ موقف أخلاقيّ»[٢].

ومن أهم آثار هذا التوجّه ما يأتي:

- السيطرة على المقدرة الإنتاجيّة، وتقييد الحرّيّة الاقتصاديّة والسياسيّة، والتضييق على الجوانب الروحيّة ومحاصرتها.
- تمركز رأس المال، وظهور الاحتكارات الصناعيّة الضخمة.
- انتشار ألوان من المعاملات الوهميّة، والتي تقوم على الخداع والتضليل والجشع والطمع واللهاث نحو المادّة.
- رجوع الأدوات التقليديّة للحروب المتمثّلة في تأجيج الفتن، لكسب المزيد من المال من دون حقّ.
- التفنّن في احتكار السلع الضروريّة، وتجويع البشر وإذلالهم، باسم الحرّيّة الاقتصاديّة.
- ضياع كرامة الإنسان، ولا سيّما الفقير، بسبب التوجّهات الليبراليّة المعاصرة.

(١) ميرزائي، يحيى: «المرجعيّة الأخلاقيّة للفكر الإسلاميّ»، مجلة الحياة الطيّبة، فصليّة فكريّة متخصّصة، تصدر عن جامعة المصطفى ﷺ العالميّة، بيروت، السنة١٥، العدد٢٤، شتاء١٤٣٣هـ.ق/ ٢٠١٢م، ص٤٦.

(٢) صغير، علي عبد الله: «مفهوم الأخلاق وخصوصيّاته في النظريّة الأخلاقيّة عند كانط»، مجلة الطريق، فصليّة فكريّة ثقافيّة، بيروت، العدد١، كانون الثاني - شباط ١٩٩٥م، ص١١٤.

وكان من آثار ما سبق، الاحتكار والتكتّلات الاقتصاديّة الماليّة، وسوء توزيع الثروات، وسيطرة الرأسماليّ على القرارات السياسيّة الاستراتيجيّة العالميّة، وزيادة الهوّة بين الطبقات الاجتماعيّة.

وتعدّ الأزمة الرأسماليّة الماليّة المعاصرة أنموذجاً واقعيّاً حيّاً من نتاج تحلّل المعاملات الماليّة من القيم والأخلاق والمثل والسلوكات السويّة، كما تؤكّد على حقيقة ثابتة، وهي أنّ الأخلاق الفاسدة تقود إلى معاملات فاسدة، وتسبّب الأزمات.

فالعولمة لا تؤثّر في القيم والممارسات السلوكيّة فحسب، بل تجلب -أيضاً- قيماً وممارسات سلوكيّة سلبيّة إلى الدول والمجتمعات التي تستهدفها. وهذا يكون عبر وسائل كثيرة، منها: الغزو الثقافيّ، ووسائل الأعلام، والاحتكاك الحضاريّ المباشر، والحملات التبشيريّة المكثّفة، والثورة المعلوماتيّة.

إنّ العولمة عن طريق هذه الوسائل تتعرّض للقيم الأصيلة التي يعتمدها بعض المجتمعات، كالصدق، والأمانة، والتفاؤل، والثقة العالية بالنفس، والتعاون، والصراحة، والنقد الذاتيّ والموازنة بين الحقوق والواجبات، والإيثار والتضحية في سبيل الآخرين، والإخلاص في العمل، وتحمّل المسؤوليّة الجماعيّة...

وتحاول أن تغيّرها إلى قيم هشّة ومذبذبة تؤثّر سلباً في سلوك الأفراد والجماعات، ذلك أنّ السلوك يتحوّل بعد تفتيت القيم وتفكّكها إلى سلوك ملتوٍ ومضلّل ومخادع، سلوك نفعيّ وانتهازيّ ومذبذب له أضراره على الإنسان والمجتمع على حدّ سواء. ومثل هذا السلوك يخدم أغراض العولمة، إذ يُمكّن المستعمرين من الهيمنة على المجتمعات التي تسيطر عليها.

ولا تكتفي العولمة بالتعرّض للقيم الأصيلة عند المجتمعات النامية فحسب، بل تذهب إلى أبعد من ذلك، إذ تجلب معها عن طريق قنواتها التأثيريّة قيماً سلبيّة جديدة تعمل على إضعاف المجتمعات التي تدخل

إليها وتفكيكها. ومثل هذه القيم السلبيّة التي تحملها العولمة إلى الدول والشعوب المستهدفة تتمثّل في الكذب، والغشّ، والتضليل، والخداع، والمراوغة، والتسويف، والترويض، وازدواجيّة المقاييس والمعايير، والأنانيّة، وحبّ الذات، والجبن، والتحيّز، والتعصّب، والإقليميّة، والطبقيّة، والعنصريّة...

ومثل هذه القيم السلبيّة التي تنشرها العولمة في الدولة أو المجتمعات النامية التي تسيطر عليها، تؤثّر سلباً في السلوك والممارسات اليوميّة والتفصيليّة، إذ تحوّلها إلى ممارسات ملتوية ومضلّلة وانتهازيّة، تجلب التخلّف، والضياع، والتداعي للمجتمع، أو الشعب الذي تدخل إليه. ومثل هذا التخلّف يمكّن العولمة من تحقيق أهدافها الإقليميّة والتوسعيّة والاستغلاليّة المقيتة.

ويتمثل ضرر هذه القيم السلبية في مستويين اثنين:

١. **من الناحية السوسيولوجيّة:** تفكّك بنية المجتمعات وتحويلها إلى مجتمعات متباينة في التوجّهات، ومتناقضة في القيم، تجمعها كذبة العقد الاجتماعيّ[١] التي هي في حقيقتها تأمين العديد من الفرص في غياب القيمة الأخلاقيّة، برغم ادّعاء العولمة ومؤسّساتها مدّ يد العون وتقديم المساعدة إلى الشعوب الفقيرة، لتحسين مستوى حياتها، بينما تزداد ديون هذه الدول إلى المؤسسات الدولية والتي تعجز عن سداد حتّى الفوائد المترتّبة عنها.

أمّا تهم العولمة الأخرى في مساراتها السياسيّة أو الثقافيّة، فيبرز فيها الجانب القيميّ والأخلاقيّ بشكل واضح، سواء على مستوى التحيّز إلى هذه الدولة أو تلك في قضيّة معيّنة، أم على مستوى تهميش الآخر

(١) جان جاك روسو Jean– Jacques Rousseau : ١٧١٢–١٧٧٨، هو «أب الليبراليّة الحديثة»، ألّف كتاب (العقد الاجتماعيّ)، الذي ساهم في التطوّر الديمقراطيّ خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وكان لأفكار روسو دورا كبير في التمهيد للثورة الفرنسيّة. وقد اقتبس إعلان الحقوق الفرنسيّ الذي صدر سنة ١٧٨٩م، الكثير من آرائه وأفكاره، مثل: سيادة الشعب، والحرّيّات الفرديّة، والقانون تعبير عن الإرادة العامّة، والديمقراطيّة المباشرة.

وعدم الاعتراف بخصوصيّته. وغالباً ما يتركّز نقد العولمة في مسألة القيم والمفاهيم على قضيتين:

أ. الأولى: ثنائيّة العنف والجنس في وسائل الإعلام والسينما العالميّة، وفي القنوات الفضائيّة التي دخلت اليوم إلى كلّ بيت. وما يمكن أن تسبّبه من تدهور في السلوك والقيم من خلال انتشار الإباحيّة أو الشذوذ في مجتمعات لا تزال تقيم وزناً كبيراً لقيم العفّة والاحتشام.

ب. الثانية: تنميط القيم، ومحاولة جعلها واحدة لدى البشر في المأكل والملبس والعلاقات الأسريّة وبين الجنسين، وفي كلّ ما يتّصل بحياة الإنسان الفرديّة والجماعيّة. وخصوصاً قيم الاستهلاك التي تعتبر إحدى أهمّ ركائز اقتصاد العولمة وانعكاساتها على القيم المشار إليها سابقاً.

وما يجري على هذا المستوى من تنميط القيم بات معروفاً وله رموز ومؤسّسات إعلاميّة مختلفة تتوجّه إلى مرحلة من كلّ مراحل عمر الإنسان، وليس إلى مرحلة محدّدة فقط، وقد زاد من فاعليّة هذه المؤسّسات التطوّر الهائل على مستوى وسائل الاتّصال وسهولة استخدامها.

٢. من الناحية الاقتصاديّة: انتشار المدارس النفعيّة المصلحيّة (Pragmatisme)، وشيوع المجاعة بين ملايين البشر، واحتكار كلّ الثروات والطاقات الاقتصاديّة بين الدول المتطوّرة اقتصاديّاً، وهي ظواهر خطيرة نشأت بفعل فقدان العدالة والقيم الإنسانيّة الحقيقيّة في طبيعة العلاقة الاقتصاديّة بين الدول المتطوّرة اقتصاديّاً وغيرها.

هذه المعضلات وعناصر الاختلال الاقتصاديّ (Troubles économiques) أدّت بدورها إلى ذيوع أعلى نسب الفساد الخلقيّ والتحلّل القيميّ في أكثر المجتمعات تطوراً، لأنّ العلاقة القيميّة بين الحقل الاقتصاديّ والأخلاقيّ الإنسانيّ في التعاملات الاقتصاديّة انهارت على كلّ الأصعدة بطريقة فاضحة ومدوّية.

ثالثاً: أزمة القيم في المجتمعات الغربيّة وآثارها على الفرد والمجتمع:

يرى كثير من علماء الاقتصاد والمال أنّ انتشار الأخلاق الفاسدة وتقديسها عند الرأسماليّين الليبراليّين، كان من أهمّ أسباب الأزمة الماليّة المعاصرة، ومن هذه الأخلاق، على سبيل المثال، ما يأتي: نشوء النزاعات الاقليميّة، ونموّ مشاعر العداء والجشع في الاستحواذ على المال بكافّة السبل والوسائل، وغياب العدالة والقناعة، والإشاعات المغرضة وغياب الصدق والأمانة، والاحتيال وغياب الحقائق والموضوعيّة، والغرر والتدليس وغياب المصداقيّة، والاستغلال والانتهازيّة وغياب العدل والرحمة، والشروط التعسفية في عقود الاستهلاك[١].

وكان من حصاد هذه الأخلاق الفاسدة: إهدار الأموال، وتشريد الموظّفين والعمّال، وزيادة معدّلات البطالة، وطرد الناس من منازلهم، وإفلاس البنوك والشركات، وانهيار البورصات، وزيادة بؤس الفقراء والمساكين ومن في حكمهم[٢]. وقد أكّدت إريك راشواي Rauchway Eric [٣] في كتابها (الكساد الكبير والصفقة الجديدة) على أنّ إنعاش الاقتصاد الأمريكيّ المعاصر، قائم على استنزاف ثروات كثير من الشعوب بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

ولعلّ أبرز الاتّهامات الموجّهة للتحوّلات العالميّة الجديدة، هي تلك التي ركّزت على الخلل الاقتصاديّ والإنسانيّ للعولمة، إذ تؤكّد الدراسات

(١) شحاتة، حسين: الأبعاد الأخلاقيّة للأزمة الماليّة، سلسلة بحوث ودراسات في الفكر الاقتصاديّ الإسلاميّ، القاهرة، أنظر المقالة على الموقع: www.Darelmashora.com

(٢) توجّهت دول الاتّحاد الأوروبيّ إلى حماية المستهلك، باستبعاد الشروط التعسّفيّة في عقود الاستهلاك، فأصدرت عدّة قوانين، منها: القانون الأوروبيّ في نيسان ١٩٩٣م، ومن الملاحظ أنّ كلّ دولة من دول الاتّحاد اتّخذت القانون الخاصّ بها لمواجهة الشروط التعسّفيّة وحماية المستهلك، للتوسّع أنظر، سي يوسف، زاهية حوريّة: «حماية المستهلك من الشروط التعسّفيّة، دراسة مقارنة» مجلة العلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة جامعة باتنة، الجزائر، العدد١٨، حزيران ٢٠٠٨م، ص١٨٧.

(3) Eric Rauchway: The Great Depression and The New Deal, Copyright © 2008 by Oxford University Press, Inc.

والإحصاءات أنّ أغنياء العالم ونسبتهم نحو ٢٠٪ سيزدادون غنىً، بينما سيزداد الفقراء فقراً ونسبتهم نحو ٨٠٪.

وقد أشار تقرير البنك الدولي[١] عن مؤشّرات التنمية لعام ٢٠٠١م إلى وجود ١٢٠٠ مليون إنسان (أي نحو سدس سكان العالم) يعيشون على أقلّ من دولار واحد في اليوم، وإلى ١١٣ مليون طفل لا ينتظمون في المدارس. بينما ذكر تقرير البنك الدولي لعام ٢٠٠٠م أنّ ثروات أغنى ٢٠٠ رجل في العالم تفوق دخل ٤١٪ من سكان المعمورة.

رابعاً: عولمة ضدّ الأخلاق:

لاحظ المفكّر مالك بن نبي الترابط الجدليّ بين القيم الاقتصاديّة والأخلاقيّة، هذا الترابط الذي أهملته التوجّهات العولميّة المعاصرة في نظرتها الإباحيّة للاقتصاد، رافضاً أن ينظر للحضارة من وجهة نظر أنتروبولوجيّة، ويفضّل تناولها من وجهة نظر وظيفيّة، فيقول عنها: «الحضارة هي مجموع الشروط الأخلاقيّة والماديّة التي تتيح لمجتمع معيّن أن يقدّم لكلّ فرد من أفراده في كلّ طور من أطوار وجوده، منذ الطفولة إلى الشيخوخة المساعدة الضروريّة في هذا الطور أو ذاك من أطوار نموّه»[٢]، فالحضارة التي تنشدها الإنسانيّة -إذن- عبر مسارها الطويل هي «**حماية للإنسان، لأنّها تضع حاجزاً بينه وبين الهمجيّة**»[٣].

(١) أشار تقرير البنك الدوليّ الصادر سنة ٢٠١٢م، بعنوان «الآفاق الاقتصاديّة العالميّة، الأزمة والتمويل والنموّ»: أنّ هذه الأزمة أدّت إلى آثار تراكميّة خطيرة على أوضاع الفقر، إذ من المتوقّع وفقاً لأحدث البيانات التحليليّة التي أوردها التقرير أن يسقط ٦٤ مليون شخص آخر في براثن الفقر المدقع. ووفقاً لأندرو برنز، المؤلّف الرئيس لهذا التقرير، فإنّ أيّ زيادة في معدّلات الفقر، تؤدّي إلى آثار خطيرة بالنسبة لحكومات البلدان الفقيرة التي تواجه حالياً انكماشاً في الإيرادات، في وقت تزداد فيه الحاجة إلى تلك الإيرادات. ففي الوقت الذي يتعيّن فيه زيادة الجهود لحماية الشرائح المعرّضة للمعاناة، قد تضطر بعض الحكومات إلى خفض مستوى البرامج الاجتماعية القائمة». انظر: التقرير على الموقع: http://econ.worldbank.org/

(٢) بن براهيم، الطيب: مالك بن نبي وابن خلدون (مواقف مشتركة)، الجزائر، دار مدني، ٢٠٠٢م، ص١١٣.

(٣) بن نبي، مالك: المسلم في عالم الاقتصاد، ط١، الجزائر، دار الوعي، ٢٠١٣م، ص٥٩.

إنّ القيم الجديدة ستدمّر ليس فقط العلاقات الإنسانيّة، وإنّما -أيضاً- ما أنتجته العولمة نفسها. إضافة إلى التلاعب الدوليّ بالموضوع الأخلاقيّ، بين التأييد النظريّ للمبادئ الأخلاقيّة وبين انتهاكها على مستوى الممارسة، من تأييد حقوق المرأة وإنسانيّتها، إلى استخدامها موضوعاً للاستهلاك الجنسيّ، ومن الدعوة إلى حقوق الطفل إلى حماية الشبكات الدوليّة التي تتاجر بالأطفال، وتستغلّهم جنسيّاً، وخصوصاً في الدول الفقيرة. إلى جانب حماية شبكات الفساد التي لم تستثن أحداً، والتي تتجاوز سلطتها سلطة الحكومات نفسها في أكثر من مكان في العالم. فضلاً عن النفاق السياسيّ الذي تمثّله حماية الديكتاتوريّات، عندما لا تتعارض مع سياسات الدول الكبرى، أو من خلال تدمير البيئة والثروات الطبيعيّة من أجل مصالح الشركات الكبرى في العالم، مثلما فعلت الولايات المتّحدة، عندما رفضت توقيع بروتوكول كيوتو Protocole de Kyoto [1] للمناخ من أجل الحدّ من التلوّث الذي تسبّبه الدول الصناعيّة بالدرجة الأولى، مبرّرة ذلك بأنّه يضرّ بمصالح الشركات الأميركيّة الكبرى.

ولا شكّ في أنّ هذا التدفّق الهائل من القيم الجديدة يثير القلق والاضطراب في الدول التي لا تزال الأخلاق تشكل فيها مرجعيّة دينيّة وثقافيّة وسلوكيّة وتربويّة. ومن هنا، تواجه الدول العربيّة والإسلاميّة تحدّيات مهمّة، ومن أجل الاستجابة لها، يجب تعميق البحث في حماية الأسس التي تشكّل نظام المناعة في ثقافتها، وفي مقدّمتها النظام التربويّ داخل الأسرة أو المدرسة، فضلاً عن الدور المهمّ الذي يمكن أن تلعبه النخب الدينيّة والثقافيّة والإعلاميّة في تثبيت نظام المناعة ودعمه،

(١) بروتوكول كيوتو: يلزم هذا البرتوكول ما يقارب ٥٥ من الدول المتطوّرة بالحدّ من انبعاث الغازات المسبّبة لظاهرة الاحتباس الحراريّ، وهو الأداة الرئيسة لحكومات العالم لمعالجة تغيّر المناخ. وقد تؤدّي إلى ارتفاع في حرارة الكوكب يفوق ٥ درجات مئوية عام ٢١٠٠م. وبموجب الخطط المستقبلية، فإنّه من المستهدف التوصّل إلى اتفاقيّة عالميّة جديدة للمناخ في عام ٢٠١٥م، على أن تدخل حيّز التطبيق عام ٢٠٢٠م. وكان الغياب الأميركيّ واضح عن البروتوكول، برغم أنّ الولايات المتّحدة هي المسؤول الأكبر عن انبعاث الغازات الملوّثة في العالم.

وهذا يحتاج إلى استراتيجيّة وطنيّة وقوميّة شاملة، إذ لا تكفي جهود بعض المنظّمات والجمعيات، برغم أهمّيّتها في هذا المجال.

ومن أجل معرفة حجم مهمّة تفكيك هذه الفلسفة الاستعماريّة، يكفي أن نقوم بجرد حساب للقرن العشرين، ولا يشمل هذا الجرد حروبه فقط التي أدّت إلى ١١ مليون قتيل في الحرب العالميّة الأولى و٥٠ مليون قتيل في الحرب الثانية، وهجرة أكثر من ٥٥ مليون شخص من أوروبا وحدها، بحثاً عن فرصتهم إلى دول العالم الجديد، إضافة -أيضاً- إلى ضحايا المجاعات والأوبئة، ومع تأمّل طبيعة أكبر الجرائم التي ارتكبت في التاريخ، يتبيّن أنّ البؤس والمجاعة قتلا أكثر من الحروب، والأدهى، أنّ أنموذج النموّ والتطوّر في الغرب يكلّف بقيّة أنحاء العالم، من خلال تعميم سوء التغذية والمجاعة. وبعد هيمنة دامت نصف ألفيّة على العالم، وهي ما تزال تقوده في سباقها المحموم نحو الموت، ونحو (الانتحار الكونيّ)[١].

خامساً: ثقافة العولمة والعواطف:

إنّ ثقافة العولمة ثقافة مادّيّة بحتة لا مجال فيها للروحيّات، أو العواطف النبيلة، أو المشاعر الإنسانيّة، تهمل العلاقات الاجتماعيّة القائمة على التعاطف والتكافل والاهتمام بمصالح الآخرين وحقوقهم ومشاعرهم. فهي تشكّل عالماً يجعل من الشحّ والبخل فضيلة، ويشجّع على الجشع والانتهازيّة والوصول إلى الأهداف بأيّ وسيلة من دون التفات إلى القيم الشريفة السائدة في المجتمع. ووسائل العولمة في مجال الإعلام والاتّصالات التي تلفّ حول العالم في كلّ لحظة، وتتسلّل إلى البيوت على وجه الأرض من دون استئذان، وتلعب بشخصيّة الأفراد والأمم جميعاً، تثير في برامجها وأنشطتها الشهوات الجنسيّة، وتزيّن عبادة الجسد، وتشيع أنواع الشذوذ، وتحطّم قيم الفطرة الإنسانيّة الرفيعة، فتتناقض

(١) حمادة، منتصر: صرخة روجي غارودي الأخيرة. انظر، المقالة على الموقع: http://alasr.ws/articles/view/13315/

بذلك مع النظام الاجتماعيّ والأخلاقيّ الذي أراد الإسلام في ظلّه أن يبني مجتمعاً نظيفاً فاضلاً عفيفاً.

والتأثّر السلبيّ بالغرب من شأنه أن يسهم في تفشّي الفرديّة والمظاهر الاستهلاكيّة، لتفقد الأسرة الكثير من مقوّماتها، وتصبح كياناً ماديّاً، بدلاً من أن تكون محضناً لتربية الأولاد وتكوينهم، ومدرسة لإعداد الأجيال الجديدة.

«إنّ صناعة السينما والفضائيّات والموضة ومستحضرات التجميل، ووسائل الترفيه، نجحت في التأثير على المرأة من خلال تشكيل أنموذج معيّن للمرأة العصريّة يتناقض مع الهويّة الإسلاميّة للمرأة. وعلى المرأة المسلمة أن تُحافظ على هويّتها وأصالتها في زمن كثرت فيه الأيادي في الداخل والخارج، سرّاً أو علانيّة، متآمرة على طمس هذه الهويّة»[١].

وبرغم وجود ضوابط وقوانين واتّفاقيات دوليّة تنظّم العولمة الاقتصاديّة والتجاريّة وتؤطرها، والتي تتمثّل في منظّمة التجارة العالميّة[٢] واتّفاقات التجارة الإلكترونيّة وتشريعاتها[٣]، حيث تتكفّل القوى الكبرى بتسخير المنظّمات الدوليّة لفرض متطلّبات العولمة في المجال السياسيّ، أمّا الجوانب الأخلاقيّة وتأثيراتها، فتترك فضفاضة من دون تحديد، وتتكفّل آليّات العولمة بفرض أخلاقيّاتها أو بالأحرى الأخلاقيّات التي يجري تفصيلها في الغرب، ليتمّ ترويجها بين شعوب العالم الثالث، بما يخدم الهدف الأساس الاقتصاديّ التجاريّ السياسيّ.

وإذا كان شأن المال والأعمال والسياسة، هو في يد الكبار، فإنّ الأخلاق

(١) علي، صلاح: المسلمون بين عولمة الأخلاق وأخلاق العولمة، صحيفة الوسط البحرينية، العدد٦٣٠، الجمعة ٢٨ مايو ٢٠٠٤م الموافق ٠٨ ربيع الثاني ١٤٢٥هـ.ق.

(٢) منظّمة التجارة العالميّة Organisation mondiale du commerce: مقرّها مدينة جنيف السويسريّة، ومهمّتها ضمان إنسياب التجارة الدوليّة بحرّيّة ويسر، وهي المنظّمة العالميّة الوحيدة المختصّة بالقوانين الدولية المعنيّة بالتجارة في ما بين الدول. وتضمّ منظمة التجارة العالميّة ١٦٠ دولة عضواً. إضافةً إلى ٢٤ دولة مراقبة.

(٣) مصطلح جديد في الاقتصاد المعاصر، ظهر مع انتشار الإنترنت في بداية تسعينيّات القرن، ولكنّ بعض الباحثين أشار إلى وجودها من السبعيّنات في القرن الماضي من خلال أنظمة تبادل المعلومات الإلكترونيّة بين الشركات الصناعيّة (Electroic Data Interchange -EDI)..

يمكن أن تُسهم في صياغتها مؤسّسات المجتمع المدنيّ، ومن خلال آليّات العولمة، وخصوصاً الإنترنت، بالدعوة إلى عولمة الأخلاق التي جاءت بها الأديان السماويّة، بدلاً من الاستسلام إلى أخلاقيّات العولمة التي تحاول أن تفرضها الفلسفات الغربيّة المعاصرة.

وهذا الهمّ لا ينشغل به العالم الإسلاميّ فقط، وإنّما هو هاجس عالميّ يمكن أن يتلاقى حوله أهل الأديان السماويّة، وأيضاً غالبيّة الشعوب التي باتت تشعر بتهديد حقيقيّ لأخلاقها وقيمها وعاداتها وتقاليدها وثقافتها.

كما أنّ هناك قطاعاً كبيراً من النخب المثقّفة أصبحت تدرك هذا التهديد الأخلاقيّ لقيم العولمة المخادعة، لتوغّل رأس المال الفاسد في مختلف مناحي الحياة، ولو كان على حساب تشريد آلاف العمّال من مناصب عملهم، واللعب في الجينات الوراثيّة. ولا شكّ أنّ العولمة الثقافيّة والأخلاقيّة هي أشدّ خطراً من العولمة الاقتصاديّة، على أساس أنّ الفكر هو المؤثّر الأوّل في سلوك الإنسان.

والشيء الذي ينبغي التنبيه إلى خطر العولمة عليه، هو الثقافة، لأنّ الثقافة ليست هي العلم أو التعليم! الثقافة هي ما يعبّر عن خصوصيّة كلّ أمّة، في عقائدها وشرائعها، وقيمها وأخلاقها ونظرتها إلى الكون والحياة والإنسان. وهذه الفلسفة تختلف من أمّة إلى أمّة، فلا بدّ أن تبقى للأمم خصوصيّاتها، والبشريّة تستفيد وترتقي بهذا التنوّع، لأنّ كلّ واحد يستفيد من الآخر، وقد عبّر عنه القرآن الكريم باختلاف الألوان في الطبيعة: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ ثَمَرَٰتٍ مُّخْتَلِفًا أَلْوَٰنُهَا ۚ وَمِنَ ٱلْجِبَالِ جُدَدٌۢ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ ﴿٢٧﴾ وَمِنَ ٱلنَّاسِ وَٱلدَّوَآبِّ وَٱلْأَنْعَٰمِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ كَذَٰلِكَ ۗ﴾ [1]، فاختلاف الألوان في الحضارات والثقافات أمر مطلوب، حتى تستفيد الحضارات بعضها من بعض، ومن هنا، لا يجب القبول بـ:

حتميّة صراع الحضارات، وفق أطروحات فرانسيس فوكوياما

(١) سورة فاطر، الآيتان ٢٧-٢٨.

Fukuyama Francis في كتابه: (نهاية التاريخ) التي يرى فيها «**أنّ ما نشهده الآن ليس نهاية للحرب الباردة أو مرور فترة معيّنة لمرحلة ما بعد الحرب، وإنّما نهاية للتاريخ، بوضع حدّ للأفكار والأيدلوجيّات في التاريخ الإنسانيّ، وانتشار قيم الليبراليّة الغربيّة**»[١]. ويضيف فرانسيس فوكوياما بُعداً ثقافيّاً وأيدلوجيّاً لمفهوم العولمة، معتبراً إيّاها وسيلة لهيمنة القيم الأمريكيّة على العالم.

- أو صراع الثقافات كما طرحه صمويل هنتنجتون.[٢] Samuel huntingto في كتابه: (صراع الحضارات) التي يتوقّع فيها صراعاً مرتقباً بين الإسلام والغرب، بخاصّة أنّ «**بعض المزاعم بدأت تسرّب أفكاراً مغرضة، مفادها: أنّ مستقبل أسلمة أوروبا بات وشيكاً، في ظلّ انخفاض معدّل المواليد، وزيادة عدد المهاجرين المسلمين. وهذا ما حذّر منه -أيضاً- بابا الفاتيكان بنديكت السادس عشر Benedikt XVI من انحسار الهويّة المسيحيّة لأوروبا، وطالب في خطاب ألقاه بضرورة تأكيد الهويّة المسيحيّة لأوروبا في العصر الحديث، بعدما عانت من هجر الطقوس الكنسيّة وقلّة المواليد وثقافة تجاوزت السيطرة**»[٣].

وبناءً على هذه المعطيات، يجب الرجوع إلى الدعوة التي أطلقها روجي جارودي Roger Garaudy [٤] وغيره من المفكّرين المنصفين، وهو

(١) حشماوي، محمد: الاتّجاهات الجديدة للتجارة الدوليّة في ظلّ العولمة الاقتصاديّة، أطروحة دكتوراه مقدّمة لجامعة الجزائر، كلّيّة العلوم الاقتصاديّة وعلوم التسيير، ٢٠٠٦م، ص٧٠.

(٢) ذاعت شهرة هنتنجتون بعد صدور كتابه صدام الحضارات وإعادة صياغة النظام العالميّ، وتزامنت مع سقوط الاتحاد السوفييتي، وأفول نجم الشيوعية في العالم. من أهمّ كتبه: صدام الحضارات (١٩٩٦م)، الجدل الأمريكي الكبير(٢٠٠٤م). وقد وظّف مقولة «صدام الحضارات»، بوصفها استراتيجيّة سياسيّة يمكن لها أن تحلّ محلّ «الحرب الباردة» التي زالت بزوال تكتّل الاتّحاد السوفييتي سابقاً.

(٣) مزيد، منير: «الإسلام والغرب وطلائع صراع الحضارات». انظر المقالة على الموقع: .http://pulpit alwatanvoice.com

(٤) روجي غارودي: دعا إلى ضرورة الحوار، وحذّر ممّا اسماه (الانتحار الكونيّ)، سواء من خلال ثورة الضحايا واضطهادهم الدموي، أم من خلال إفقار الطبيعة وتلوّثها. وقد اتّضح أنّ التخلّف ما هو إلا نتيجة ضروريّة للتبعيّة الاستعماريّة التي تتجسّد حالياً في صورة الهيمنة الغربيّة على اقتصاديّات العالم.

-أيضاً- محتوى ما دعت إليه الأمم المتّحدة، من خلال حوار الحضارات، كي «تتحاور الحضارات وتتفاهم وتتعايش، ويأخذ بعضها من بعض، كلّ حضارة تأخذ من الحضارة الأخرى ما تفوّقت فيه عن طريق التلاقح والحوار الفكريّ والثقافيّ والأخلاقيّ، بدل التصارع»[١]

سادساً: عولمة القيم بديل الإسلام الاجتماعيّ والاقتصاديّ:

إنّ المنظور الإسلاميّ للاقتصاد يقوم على مبدأ الالتزام بالأخلاق الحسنة الفاضلة، عبادة لله وطاعةً وامتثالاً، ويقود هذا المبدأ إلى معاملات ماليّة واقتصاديّة حسنة تتّسم بالاستقرار والأمان والتنمية والرخاء الذي يعود بالمنفعة على الجميع، أمّا يضمن عناصر القوّة والحيويّة لمواجهة تبعات الحياة ومشاقّها.

ومن أهمّ القيم الأخلاقيّة في الاقتصاد الإسلاميّ التي يجب السعي إليها وتأكيدها على مستوى الممارسة أو التنظير ما يأتي:

١. الصدق الذي حرص عليه القرآن الكريم في كلّ التعاملات البشريّة، لقول الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَكُونُواْ مَعَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾[٢]، وقول الرسول ﷺ: «**التاجر الصدوق الأمين مع النبيّين والصدّيقين والشهداء**»[٣].

٢. الأمانة التي أسّس لها الرسول ﷺ، ورسّخ أركان المجتمع الأوّل عليها، مصداقاً لقول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا﴾[٤].

٣. العدل الذي هو أساس الملك وضمان استمراريّة كلّ الأحكام والمعاملات، لقول الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلۡقِسۡطِ﴾[٥].

٤. التيسير الذي ينتظم فلسفة الحياة في مساربها المختلفة، لقول الله

(١) علي، صلاح: «المسلمون بين عولمة الأخلاق وأخلاق العولمة»، صحيفة الوسط البحرينيّة، العدد٦٣٠، الجمعة ٢٨ مايو ٢٠٠٤م الموافق ٠٨ ربيع الثاني ١٤٢٥هـ.ق.

(٢) سورة التوبة، الآية ١١٩.

(٣) الترمذي، محمد بن عيسى: سنن الترمذي، تحقيق وتصحيح: عبد الرحمن محمد عثمان، ط٢، بيروت، دار الفكر، ١٤٠٣هـ.ق/ ١٩٨٣م، ج٢، ص٣٤١.

(٤) سورة النساء، الآية ٥٨.

(٥) سورة النساء، الآية ١٣٥.

تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ (١).

٥. الوفاء بالعهود، كما تضمنته كلّ التشريعات السماويّة، لقول الله تعالى: ﴿وَأَوْفُوا۟ بِعَهْدِ ٱللَّهِ إِذَا عَٰهَدتُّمْ وَلَا تَنقُضُوا۟ ٱلْأَيْمَٰنَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ ٱللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ﴾ (٢).

٦. الوفاء بالعقود الذي يضمن الاستمرار والثقة بين المتعاملين لقول الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَوْفُوا۟ بِٱلْعُقُودِ ۚ﴾ (٣).

خاتمة:

لقد تبيّن لنا من خلال هذه المقاربة: أنّ من أهمّ أسباب الأزمة الاقتصاديّة العالميّة المعاصرة، هو انتشار الأخلاق الفاسدة وطغيانها، أو على الأقلّ التحرّر من الالتزام بالأخلاق الحسنة، ولا يتمّ الخروج من الأزمة، إلا بتطهير المعاملات الماليّة، بصفة عامّة، ومعاملات البنوك والمصارف والأسواق المالية وأسواق النقد.

ويقع على الدول مسؤوليّة حماية المعاملات من كلّ أنواع الفساد والطغيان، لتحقيق الأمن والأمان والاستقرار، تطبيقاً لقول الله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ أَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَمَرُوا۟ بِٱلْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا۟ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۗ وَلِلَّهِ عَٰقِبَةُ ٱلْأُمُورِ﴾ (٤).

كما يجب على الدول التصدّي لمجموعة المفسدين في الأسواق والمعاملات، ومنهم: المقامرون، والمرابون، والمحتكرون، والمستغلّون، والذين يأكلون أموال الناس بالباطل، وذلك لحماية المجتمعات من شرورهم وطغيانهم.

ولقد كان لالتزام التجّار المسلمين قديماً، بالقيم والأخلاق الحسنة، دور

(١) سورة البقرة، الآية ١٨٥.
(٢) سورة النحل، الآية ٩١.
(٣) سورة المائدة، الآية١.
(٤) سورة الحج، الآية ٤١.

هامّ في نشر الإسلام في كثير من دول العالم، وبخاصّة في دول شرق آسيا[١] وأوروبا، حيث بارك الله لهم في أموالهم: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾[٢].

ولا يفوتنا أن نذكّر أهمّيّة الأساس الأخلاقيّ في المعادلة الاقتصاديّة العالميّة، كما اعترف به طوني بلير Tony Blair رئيس وزراء بريطانيا السابق في محاضرة له بعنوان (العقيدة والعولمة)، قدّمها في جامعة ييل Yall[٣]، حيث قال: «يمكن أن تقدّم المجتمعات الدينيّة أساساً صلباً من أجل القيم، وأن تسعى في محاولات متّحدة معتمدة على تلك القيم. ولكنّ هذا لن يتحقّق، إذا كان الاعتقاد الدينيّ يدور حول عاداتنا وهويّتنا، ولكنْ سيكون حقيقة، إذا كان الدين يتعلّق بالقيم، وليس فقط قيم الديمقراطيّة والحرّيّة، بل قيم المصلحة العامّة والتعاطف والعدل»[٤].

ومهما يكن من أمر، فإنّنا نرى كيف يرتبط عالم الاقتصاد بالقيم الحضاريّة ارتباطاً لا يمكن معه أن نتصوّر نجاح خطّة اقتصاديّة فاعلة، تقتنع بأرقام وإحصائيّات وأدوات ماديّة، إنْ لم يكن إنجازها آخذاً في عين الاعتبار قيمة الإنسان ذاته في رتبة القيمة الاقتصاديّة الأولى، على شرط أن تكون إرادته شرارة مقتبسة من إرادة حضاريّة واعية فيها من عوامل البقاء والقدرة على الصراع وإمكان التفوّق والصعود.

(١) لم يكن الفتح العسكريّ هو الطريقة الوحيدة التي انتشر بها الإسلام في العالم، ولكنّ دخل الإسلام بلاداً عديدة عن طريق الدعوة التي كان يمارسها التجّار المسلمون، سواء عن طريق عرض الإسلام مباشرة، أم بطريقة غير مباشرة، عندما يرى الناس أخلاق المسلمين وصدقهم في الحديث وأمانتهم، فيعجبهم الإسلام، فيدخلوا فيه، فالإسلام الذي عرفته الشعوب في أوروبا وآسيا واعتنقته، هو الإسلام الحقيقيّ الذي اقتنعت به من دون إكراه أو عنف.

(٢) سورة الأعراف، الآية ٩٦.

(٣) جامعة ييلyall هي ثالث أقدم معهد للتعليم العالي في الولايات المتّحدة الأمريكيّة، تدرّس فيها النخبة المثقّفة، وتعدّ مخبراً لصياغة الأفكار الغربيّة المعاصرة.

(٤) نشر المقالة في جريدة الشرق الأوسط، عدد يوم السبت، ٢١ ذو الحجة ١٤٢٩ هـ.ق، ٢٠ ديسمبر، العدد١٠٩٨٠، سنة ٢٠٠٨م.